مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

الجلسة **٥٧٥٣**

الجمعة، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كريستيان	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد فوتو – بيرناليس
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكوا
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون سويرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاده

جدول الأعمال

الحالة في ميانمار

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2007/590)

07-52993 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ميانمار

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2007/590)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلَي ميانمار وسنغافورة ، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلَين إلى المشاركة في النظر في البند، بدون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد سوي (ميانمار) والسيد مينون (سنغافورة)، المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيم غمباري، المبعوث الخاص للأمين العام.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، تحت الرمز S/2007/590.

أرحب بالأمين العام، السيد بان كي - مون، وأدعوه إلى أخذ الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إننا نجتمع في وقت تستأثر الأحداث في ميانمار باهتمام عالمي لم يسبق له مثيل. وقد عاد مستشاري الخاص، السيد إبراهيم غمباري، للتو من مهمة قصيرة أمس وسيقدم إحاطة إعلامية للمجلس بعد قليل. وطلبت إلى السيد غمباري أن يبلغ كبار القادة في ميانمار رسائل واضحة للغاية من لدني، سيقدم السيد غمباري بشأنها مزيدا من التفاصيل في إحاطته الإعلامية.

ويساورني قلق بالغ إزاء الأحداث الأخيرة في ميانمار والتقارير الواردة عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان. ولا بد لي أن أؤكد مرة أخرى أن استخدام القوة ضد المتظاهرين المسالمين أمر بغيض وغير مقبول. وعلى الرغم من شعوري بالارتياح وأنا أسمع تقارير عن سحب بعض القوات العسكرية والتخفيف من بعض القيود، تظل الحالة عموما تشكِّل مصدر قلق بالغ، لا سيما في ما يتعلق بالمصير المجهول لذلك العدد الكبير من الأفراد الذين اعتقلوا بدون مراعاة الإجراءات الواجبة. وآمل أن يتم الإفراج عن أولئك المعتقلين دون مزيد من التأخير.

وينبغي لحكومة ميانمار، الآن أكثر من ذي قبل، أن تتخذ إجراءات جريئة صوب إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ويجب تسريع وتيرة عملية المصالحة الوطنية وتوسيع نطاقها وجعلها شاملة وشفافة قدر الإمكان. ولا بد من إجراء حوار سياسي جدي وشامل بين الحكومة والمعارضة السياسية. ويشكِّل إعلان الحكومة المتعلق بإمكانية عقد اجتماع بين الجنرال الأقدم ثان شوي وداو أونغ سان

سوو كيي إحدى أهم نتائج زيارة مستشاري الخاص. وأرحب بذلك الإعلان وأحث الطرفين على الاجتماع في أقرب وقت ممكن. ومن السابق لأوانه قياس تأثير زيارة السيد غمباري أو وصفها بالناجحة أو الفاشلة. غير أنه يبدو أن فرصة سانحة قد أتيحت، ومن الحيوي أن تستجيب لها حكومة ميانمار.

وسيحتاج إحراز التقدم في قضية إرساء الديمقراطية وتحقيق التنمية في ميانمار تنعم بالسلم والرفاه إلى انخراط الأمم المتحدة بصورة مستدامة، مع الدعم النشط من مجلس الأمن، بما في ذلك على نحو خاص من البلدان في المنطقة. ويمكن لمجلس أمن موحد أن يضطلع بدور هام في الجهود الجارية للأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبلدان الأعضاء على دعمها لمبادرتي، فضلا عن اهتمامها والتزامها بهذه المسألة. وأنا على ثقة بأنها ستُبقي الحالة في ميانمار قيد نظرها وستظل ملتزمة بإيجاد حل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إبراهيم غمباري، المبعوث الخاص للأمين العام.

السيد غمباري (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لموافاة مجلس الأمن بنتائج المهمة التي قمت بها مؤخرا في ميانمار من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر. ويدرك أعضاء المجلس تماما الظروف التي قرر فيها الأمين العام إيفادي إلى ميانمار، وأنا ممتن لما أعرب عنه مجلس الأمن من دعم واضح وقوي لمهمتي.

وباسم الأمين العام، أود أن أشكر حكومة ميانمار على استقبالي وعلى ما قدمته من تعاون مع وفدي خلال زيارتنا. وفي سياق ولاية المساعي الحميدة التي كلفت بها الجمعية العامة الأمين العام، كان لمهمتي ثلاثة أهداف رئيسية: أولا، تقييم الحالة في الميدان في أعقاب المظاهرات الأخيرة؛ ثانيا، إبلاغ رسائل واضحة من الأمين العام إلى سلطات ميانمار على أعلى مستوى؛ ثالثا، محاولة تشجيع الحوار بين الحكومة والمعارضة بوصفه أفضل السبل لإنهاء الأزمة الحالية وتحقيق مصالحة وطنية.

وقبل تناول كل هدف من تلك الأهداف على حدة، أود أن أعرب عن امتناني لسلطات ميانمار على ما أبدته من مرونة لدى وضع برنامج زيارتي أولا بأول. وكما كان الشأن في كل من زياراتي السابقة إلى ميانمار، تمكنت من لقاء رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية، الجنرال الأقدم ثان شوي، وداو أونغ سان سوو كيي. كما التقيت برئيس الوزراء بالنيابة، الفريق ثين شين وأعضاء آخرين في الحكومة. ومع أنني، رغم الطلبات المتكررة، لم أتمكن من الالتقاء بمحاورين آخرين من ذوي الصلة - بما في ذلك الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وممثلي الرهبان وجيل طلبة ٨٨ - فقد تلقيت بالفعل رسائل من العديد من المجموعات والأفراد استنرت بها في استنتاجاتي، بما في ذلك، بطبيعة الحال، المساعدة الوثيقة التي تلقيتها من فريق الأمم المتحدة القطري.

وبالنظر إلى الظروف التي تمت فيها مهمتي والمدة التي استغرقتها، فإن تقييمي للحالة في الميدان محدود بالضرورة. وفي آخر إحاطتين إعلاميتين قدمتهما للمجلس، وافيت الأعضاء بمعلومات مستكملة عن خلفية ازدياد المظاهرات منذ ١٩ آب/أغسطس. وقد مارست السلطات في البداية ضبط النفس في تعاملها مع الاحتجاجات - وهو ما حظي بتقدير بالغ - غير أن التوترات تصاعدت في الأسبوع الذي سبق إجراء المهمة من خلال القمع العنيف الذي مارسته السلطات ضد المتظاهرين المسالمين. ووفقا لمعطيات قدمتها الحكومة ذاتها، بلغ عدد القتلى عشرة أشخاص - بمن فيهم صحفي ياباني - وجرح عشرات الأشخاص، وألقي القبض على أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص. غير أن تقارير غير مؤكدة أفادت بأن عدد الضحايا أكبر من ذلك.

وقبيل بدء المهمة، كانت الاحتجاجات في شوارع يانغون قد أُخمدت على نطاق واسع، وقبل أن تنتهي المهمة، كانت الشوارع أكثر اكتظاظا وبدا كما لو أن النشاط يعود إلى حالته المعتادة، على الرغم من بقاء التوتر. ومما يشكِّل مصدر قلق بالغ للأمم المتحدة والمجتمع الدولي التقارير المتواصلة والمزعجة عن ارتكاب عناصر أمنية وبغير الزي الرسمي انتهاكات، لا سيما ليلا خلال حظر التجول، بما في ذلك مداهمات المنازل الخاصة، والضرب، والاعتقالات وحالات الاختفاء القسري. كما أن هناك تقارير عن القيام بعمليات ترحيل واسعة النطاق من يانغون للرهبان الذين ألقي القبض عليهم خلال المظاهرات، واستمرار محاصرة الأديرة. وقد أصدرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، التي تحضر معنا في هذه الجلسة، ومجلس حقوق الإنسان نداءات قوية من أجل تحقق مستقل من تلك التقارير ومساءلة مرتكبي أي انتهاكات لحقوق الإنسان.

وخلال المهمة، أفاد منسق الأمم المتحدة المقيم في يانغون بأن اثنين على الأقل من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين ألقي القبض عليهما واحتجزا. وقد استرعيت فورا انتباه السلطات إلى ذلك على أعلى مستوى، وتم الإفراج عن الموظفين لاحقا. كما أفادت التقارير باختفاء موظف ثالث من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين وفردا من أفراد عائلته فيما بعد، وأفرج عنهما معا بعد ذلك. وتلقى مكتب الأمم المتحدة في يانغون طلبات من أشخاص يبحثون عن مكان آمن للاختباء فيه.

وفي مناقشاتي مع كبار مسؤولي الحكومات، قيل لي إن المظاهرات كانت بتحريض من أقلية صغيرة من العناصر المعارضة للحكومة والمدعومة من الخارج؛ وإن المظاهرات كانت محصورة في يانغون وماندالاي، بينما ظلت بقية البلاد هادئة؛ وإن السلطات مارست بالفعل أقصى درجات ضبط النفس في معالجة الحالة؛ وإن معظم المعتقلين يمكن أن يُتوقع إطلاق سراحهم قريبا، بعد التحقيق والاستجواب. وتم أخذ وفدي أيضا إلى مسيرة جماهيرية في لاشيو، في شمال شرق ولاية شان، والذي تم تنظيمه دعما للمؤتمر الوطني التابع للحكومة ودعما لخارطة الطريق السياسية ذات الخطوات السبع.

بيد أنه من الواضح أن المظاهرات التي قامت خلال الأسابيع القليلة الماضية كانت، في أغلبها، تعبيرا عن استياء شديد وواسع النطاق من الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. وينعكس الضعف العام في ميانمار بوضوح في الإفقار السريع وتزايد عجز مؤسسات الخدمة الاجتماعية عن تلبية الاحتياجات الأساسية لعامة الشعب. ومثال على ذلك، أظهر تقييم أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأحوال المعيشية للأسر في فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أن ثلث سكان ميانمار كانوا يعيشون تحت خط الفقر وأن ٩٠ في المائة من الشعب كانوا ينفقون أقل من ٣٠٠ دولار سنويا. وفي وقت تلك الدراسة، توقع برنامج الأمم المتحدة أن زيادة في الأسعار بنسبة ١٠ في المائة يمكن أن تدفع ثلثا آخر من سكان البلاد تحت خط الفقر. ومنذ ذلك الحين، تم رفع سعر الوقود مرتين، وأدت معدلات كبيرة للتضخم إلى زيادة كبيرة في أسعار مواد وسلع غذائية أساسية. والمستوى العام للفقر تبينه أيضا حصة الاستهلاك الغذائي من ميزانية الأسرة، والتي يصل متوسطها إلى حد ٦٩ في المائة.

ورغم أن الاحتجاجات تزامنت مع قرار الحكومة المفاجئ في ١٩ آب/أغسطس بزيادة أسعار الوقود زيادة كبيرة، يبدو أن مسيرات الرهبان في جميع أنحاء البلاد قد أعطت حافزا لتصبح المظاهرات ذات طابع سياسي صريح. ويجب فهم ذلك ضمن سياق التاريخ المعقد لميانمار منذ استقلالها. والواضح هو أنه منذ عام ١٩٨٨ تنكر الحكومة على شعب ميانمار طموحاته الديمقراطية باسم الاستقرار والأمن. ورغم أن الحكومة نجحت بعد ١٤ عاما في إنجاز

المؤتمر الوطني في ٣ أيلول/سبتمبر، ورغم أنها أكدت لي أن خارطة الطريق ذات الخطوات السبع تلقى تأييدا واسعا من الشعب، تم استبعاد أطراف معنية رئيسية، مثل الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وعدم تلبية توقعات مشاركين رئيسيين، مثل الجماعات العرقية لوقف إطلاق النار، يميل إلى تقويض مصداقية وشرعيه العملية. وفي هذا السياق، يجب على الحكومة أن تفتح وأن توسع العملية التي ستحدد مستقبل ميانمار، وبالتالي يجب أن تلبي المطالبات بزيادة الشمول والمشاركة والشفافية، وذلك لتسريع الانتقال إلى الديمقراطية والحكم المدني.

وفيما يتعلق بالهدف الثاني لمهمتي، يسرني أنه في خضم الأزمة الحالية تمكنت من إيصال رسائل واضحة وقوية باسم الأمين العام مباشرة إلى السلطات على أعلى مستوى. وكانت رسالتي الأولى هي التأكيد على تغير الإطار المحلي والإقليمي والدولي الذي كانت مهمتي تتم ضمنه، وبدعم واضح وقوي من جيران ميانمار، بما في ذلك الصين واليابان وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومجلس الأمن. وكما قلت من قبل، فإن العالم ليس ما كان عليه قبل ٢٠ عاما، ولا يستطيع أي بلد أن يتصرف بمعزل عن المعايير التي يساءل عليها جميع أعضاء المجتمع الدولي. ولذلك من الضروري أن تدرك قيادة ميانمار أن ما يحدث داخل ميانمار يمكن أن يكون له عواقب دولية خطيرة.

كانت رسالتي الثانية هي الإعراب عن القلق العميق للأمين العام والمجتمع الدولي إزاء الأحداث الأخيرة وتقديم توصيات محددة لخطوات فورية من أجل تهدئة التوترات. وتشمل تلك التوصيات إنهاء الغارات والاعتقالات الليلية أثناء حظر التجول؛ ورفع حظر التجول في أقرب وقت ممكن؛ والإفراج عن جميع الذين اعتقلوا خلال المظاهرات؛ والسماح لمن جرحوا خلال المظاهرات بالوصول إلى العيادات الطبية؛ وسحب القوات العسكرية من الشوارع؛ وضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في ممارسة إنفاذ القانون، وفقا للمعايير الدولية؛ والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول إلى الأشخاص المحتجزين والمساعدة في البحث عن المفقودين؛ ووضع نهاية فورية للغارات على الأديرة.

ثالثا، أكدت على ضرورة التصدي دون إبطاء للعوامل السياسية والاجتماعية – الاقتصادية التي تكمن وراء المظاهرات من خلال تدابير محددة متوسطة وطويلة الأجل، تستند إلى الحوار بين جميع الأطراف المعنية. ولا يمكن الحفاظ على أي خفض للتوترات إلا إذا كان مصحوبا بخطوات إيجابية لمعالجة الأسباب الجذرية للاضطرابات. وتم طرح توصيات محددة على الحكومة في هذا الصدد. والمجلس على دراية بالمجالات الرئيسية التالية التي ما فتئت أشجع الحكومة على إحراز تقدم ملموس فيها: أولا، الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم من اعتقلوا أثناء المظاهرات الأخيرة؛ وثانيا، التشجيع على عملية مصالحة وطنية تشمل الجميع؛ وثالثا، التعاون الكامل مع المنظمات الإنسانية وتوفير إمكانية وصول أفضل لها؛ ورابعا، وقف أعمال القتال في مناطق الصراع، بما في ذلك ولاية كايين؛ وخامسا، مواصلة التعاون مع منظمة العمل الدولية.

ومع أنه لا يزال غير واضح إلى أي مدى ستكون استجابة السلطات لتلك الرسائل، أعتقد أن المهمة ساعدت على تكوين فهم للتصورات الإقليمية والدولية عن الوضع في ميانمار والضرورة الملحة لتنفيذ هذه السلطات بعض الأفكار المحددة التي طرحت عليها من أجل تلبية التوقعات المحلية والدولية. ومن حيث الخطوات الفورية، أود أن أشير إلى أن السلطات قد أعلنت بالفعل تخفيف حظر التجول في يانغون وماندالاي. وتشير التقارير إلى خفض الوجود العسكري الواضح للعيان في الشوارع. كما أن الحكومة أبلغتني بأنه، حتى اليوم، تم إطلاق سراح ما مجموعه ٢ ٠٩٥ شخصا من المعتقلين أثناء المظاهرات، بمن فيهم ٧٢٨ راهبا، وأنه سيطلق

سراح المزيد منهم كنتيجة مباشرة لطلبي المقدم إلى السلطات باسم الأمين العام. ورغم أن هذه الخطوات هي موضع ترحيب، سيتعين اتخاذ خطوات أخرى خلال الأيام والأسابيع القليلة المقبلة، ليس لتجاوز الأزمة الحالية فحسب ولكن أيضا لمعالجة العوامل الكامنة وراء الاضطرابات الأخيرة.

وبالنسبة إلى الهدف الثالث لمهمتي، وهو تشجيع الحوار، أتاحت لي الزيارة استئناف أداء الدور الذي بدأته خلال زيارتي الماضية، وذلك من خلال نقل الرسائل بين كبار القادة وداو أونغ سان سوو كيي. وكون أنه سمح لي بمقابلتها مرة ثانية بعد الاجتماع مع كبير الجنرالات هو في حد ذاته يوحي بجدوى المساعي الحميدة للأمم المتحدة باعتبارها وسيلة تستكشف بها الأطراف إمكانية الدخول في حوار عاجل. ولذلك أشعر بالتشجيع المشوب بالحذر إزاء إعلان الحكومة أمس بأن الجنرال ثان شوي مستعد للقاء داو أونغ سان سو كي، وإن كان تحت بعض الشروط. وهذا تطور يحتمل أن يلقى ترحيبا ويستدعي أقصى درجات المرونة من جميع الأطراف. كلما أسرعوا في عقد هذا اللقاء كلما كان ذلك أفضل، حيث أن اللقاء خطوة أولى وضرورية للتغلب على هذه الدرجة العالية من عدم الثقة بينهما. وأرجو مخلصا أن يقدر كلا الطرفين بنفس القدر إمكانيات الحوار، وأنه من الممكن أن يترجم إلى خطوات ملموسة في أعقاب الأزمة مباشرة.

الخطوة الأخرى الضرورية لإجراء حوار وطني حقيقي هي إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وخاصة المرضى وكبار السن. فقبل كل شيء، لا يستطيع الدخول في حوار سوى رجال ونساء أحرار. إن مستقبل ميانمار هو ملك جميع أفراد شعب ميانمار. لذلك من مصلحة الأمة أن تتاح فرصة الإسهام لجميع من لديهم ما يسهمون به. قضايا الحوار معروفة – من شواغل خطيرة بشأن السياسة وحقوق الإنسان إلى مسائل إنسانية واجتماعية واقتصادية ملحة – ولكن لن تتمكن ميانمار من معالجتها والمضي قدما أمة واحدة إلا من خلال العمل معا شعبا واحدا.

وفي هذا الصدد، التوصيات المحددة التي طرحت على الحكومة، بما في ذلك إمكانية إقامة لجنة لمراجعة الدستور بقاعدة عريضة، تهدف إلى تشجيع الحكومة على الدخول في عملية مشاورات لمرحلة ما بعد المؤتمر الوطني يشارك فيها الجميع وتكون شفافة. وسيمكن ذلك مصداقية وشرعية مشروع الدستور من طرحه للاستفتاء. ولدى الأمم المتحدة خبرة في تسهيل مثل هذه العملية لاستعراض الدستور.

وبالإضافة إلى ضرورات الإدارة السياسية، يتعين على الحكومة أن تكون أكثر حساسية تجاه الإطار الإنساني والاجتماعي والاقتصادي الهش الذي اندلعت ضمنه المظاهرات والأزمة الأخيرة. وفي هذا الصدد، فإن التوصية المطروحة على الحكومة للنظر في إقامة لجنة ذات قاعدة عريضة لتخفيف حدة الفقر حتى تحدد وتعالج الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية ستكون أداة مفيدة لتشجيع الحوار الوطني حول سبل تحسين ''الصحة'' العامة للبلاد. ولقد أقرت السلطات بأن عمل وكالات الأمم المتحدة في البلاد مفيد. ويجب بذل كل جهد لمواصلة البحث عن مجالات للاهتمام المشترك يمكن إحراز تقدم فيها، بما في ذلك مجالات الصحة والتعليم والحد من المخدرات.

بينما يتعين مواصلة تنسيق الأعمال الإنسانية والسياسية، من الضروري ألا ندع الأعمال الإنسانية تصبح رهينة الظروف السياسية، والعكس صحيح. أية خطوات جادة على الصعيد السياسي ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدرها من خلال توفير الحوافز في المجالات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.

في الختام، أود أن أقول التالي. وسط الأحداث المأساوية في الأسابيع القليلة الماضية، نجد أن هذه اللحظة هي

فرصة تاريخية لميانمار. وكما قلت من قبل، المسؤولية عن مستقبل هذا البلد تقع في نهاية المطاف على عاتق حكومة وشعب ميانمار. بيد أن العالم يراقب عن كثب الكيفية التي ستتم بها ممارسة تلك المسؤولية لمصلحة كل شعب ميانمار.

إن تأخير احتمال إنشاء ميانمار التي تنعم بالسلام والمزدهرة والديمقراطية معناه إنكاره على أكثر الذين يستحقونه: وهم سكان ميانمار. فقد عانوا أكثر مما ينبغي وأطول مما ينبغي. وفي هذه المرحلة، فإن ما يحتاجون إليه قبل كل شيء هو الأمل، وسأشعر بالتشجيع إذا ساعدت هذه المهمة قادة ميانمار على الاستماع لشعبهم بالذات.

كما يلزم أن تعلم الحكومة أن العالم بحاجة إلى ميانمار التي تنعم بالسلام والمزدهرة والديمقراطية ويمكنها أن تسهم في تطوير المنطقة وتضطلع بدور مفيد في المجتمع الدولي. وأود أن أكرر هنا أن ميانمار أظهرت، خلال العامين الماضيين، انفتاحا وتعاونا أكبر مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. والآن آن الأوان ليتخذ قادة ميانمار الخيارات الجريئة التي ستظهر أن هذه الجهود لم تكن بلا طائل وأن ميانمار على استعداد للاشتراك مع المجتمع الدولي بإحراز تقدم جدي وملموس في المجالات التي تستدعي قلق المجتمع الدولي. وإذا قامت ميانمار بذلك العمل، فإنها ستجد أن الكثير من حسن النية موجود لمساعدتها على طول الطريق. وتشكل ميانمار جزءا من منطقة ديناميكية ومزدهرة. وكما أوضحت بالفعل البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فإنها اعترفت بأنها أيضا تتحمل مسؤولية عن دعم جهود ميانمار نحو ضمان مستقبل سلمي ومستقر.

وأخيرا، وكما أكدت من البداية، فإن المساعي الحميدة للأمين العام تمثل عملية وليس حادثا. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بأن مهمة واحدة بحد ذاتها لا يمكن أن تحسم التحديات الأساسية التي تواجه ميانمار اليوم. وسيتطلب النهوض بقضايا تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة لجميع الأطراف وإضفاء الطابع الديمقراطي والاحترام الكامل لحقوق الإنسان مشاركة مستمرة من الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تكثيف المساعي الحميدة للأمين العام، مع الدعم الفعال من الدول المجاورة لميانمار والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما في ذلك مجلس الأمن المتحد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية.

باب الكلمة مفتوح لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر للأمين العام، وخاصة لمبعوثه الخاص، السيد غمباري، على تقريريهما الزاخرين للغاية بالمعلومات والمفيدين اللذين استمعنا لهما من فورنا.

إن العالم على السواء استلهم الصور الواردة من بورما في الأسابيع الأخيرة وروع بها. وقد استلهمنا مشاهدة الأشخاص وهم يخاطرون بحياتهم ذاتها لإسماع أصواتهم من أجل التغيير السلمي وتحقيق الديمقراطية. وروعنا من جراء الوحشية الشديدة لنظام مستعد لضرب المتظاهرين السلميين وقتلهم، بمن فيه الرهبان البوذيون المبجلون في المجتمع البورمي – وهو نظام قام، وما زال يقوم، بعمليات احتجاز تعسفي شاملة في جميع أنحاء البلد.

وشعرت بقلق شديد من التعليقات التي أدلى بها المبعوث الخاص بشأن الاعتداءات المستمرة على حقوق الإنسان التي يرتكبها النظام. والأمر الأساسي هو أن يتم وقف هذه الاعتداءات.

وبالرغم من الرقابة التي يفرضها النظام، فإن العالم بأسره شهد هذه الحوادث التي حصلت على أرض الواقع في بورما. وانتشر شعور بالغضب والاشمئزاز حيال ما حصل في

جميع أرجاء العالم. و اليوم تدين المملكة المتحدة مرة أخرى وبأقوى العبارات أعمال العنف التي يستمر ارتكابها ضد سكان بورما.

ولا يمكن للنظام أن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء. وشهد العالم الرغبة الحقيقة لسكان بورما في التغيير، وهم يحظون بدعم حكومتي ودعم العديد من الحكومات الأخرى. والحالة في بورما ليست مجرد إهانة للعالم؛ بل تشكل أيضا تهديدا للاستقرار خارج حدود بورما. ومن الصواب أنه ينبغي أن تشارك الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وبالرغم من أعمال العنف التي وقعت في الأسابيع الأخيرة، فإن المجتمع الدولي على استعداد لمساعدة بورما على تحقيق المصالحة الوطنية.

ما هو العمل الذي يلزم القيام به لإحداث التغيير الضروري بشكل واضح؟. وأولا وقبل كل شيء، علينا أن نحدد مطالب مشتركة للنظام. وهذه المطالب تشمل الوقف الفوري لاستخدام القوة ضد المظاهرات السلمية؛ والإفراج الفوري عن داو أونغ سان سو كي وجميع المحتجزين الآخرين والسجناء السياسيين؛ وبدء عملية للمصالحة الوطنية جديدة وشاملة بشكل حقيقي لتمكين بورما من الانتقال إلى الديمقراطية.

وسمعنا مؤخرا بيانات من النظام، بما في ذلك بيان أصدره الليلة الماضية الجنرال ثان شوي. ويتمثل الاختبار بالنسبة للنظام في ما إذا كان مستعدا الآن للعمل مع قادة المعارضة والجماعات العرقية. وسيكون الحكم على النظام بمدى إحراز نتائج.

ونرى أن على مجلس الأمن أن يبقى مشاركا بشكل فعال. وإصدار بيان رئاسي يعرب عن دواعي القلق المشتركة للمجلس سيكون أمرا مناسبا. وينبغي للمجلس، في جملة أمور، أن يؤيد بالإجماع الأمين العام ومبعوثه الخاص في مواصلة جهودهما لبدء حوار شامل يفضي إلى إجراء تغيير ديمقراطي حقيقي في بورما. ونشكرهما على الجهود التي بذلاها حتى الآن. ونرى أنه ينبغي للسيد غمباري أن يعود إلى بورما قريبا جدا للمحافظة على الزخم. ونرحب بالمشاركة الشخصية للأمين العام وبالتزامه.

وآن الأوان الآن لجميع الذين لديهم تأثير على النظام في بورما ليضطلعوا بدورهم أيضا. ونرحب بالرسالة القاطعة التي وجهها أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذين يعتبرون أنفسهم متضررين بصورة مباشرة من الأزمة القائمة في المنطقة. ونعترف بالدور المفيد الذي اضطلعت به الصين في دعم زيارة السيد غمباري ونقدر هذا الدور. ويلزم سلطات بورما أن تعلم أنها لن تجد أي دعم على الإطلاق في متابعة سياساتها الحالية.

إن بورما بلد لديه موارد طبيعة واسعة ومواهب بشرية هائلة. ولكن لفترة حوالي خمسة وأربعين عاما، يجري تبديد تلك الموارد وقمع تلك المواهب من جانب نظام قاس ومضلل. والعالم على استعداد للمساعدة في إعادة بناء بورما ومشاهدتها وهي تندمج في المجتمع العالمي، حيث مكانها الصحيح. وحالما حصلت تلك العملية الشاملة للمصالحة، حالما أمكن إنجاز هذا الأمر.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكر الأمين العام على بيانه وعلى إيفاده العاجل لمبعوثه الخاص إلى ميانمار استجابة للأزمة المتطورة. ونشيد بشكل خاص بجهود السيد إبراهيم غمباري في الانخراط مع قيادة ميانمار في التصدي للتحديات المعقدة التي يواجهها البلد. وبطبيعة الحال، فإننا نقدر تقديرا عميقا الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد غمباري ونتطلع إلى المزيد من المداولات التفصيلية بشأن النقاط التي أثارها.

وانتظارا لتلك المناقشة، أود في هذا المرحلة أن أشارك بعض الأفكار، كما يراها وفدي. فقرار حكومة

ميانمـار الـسماح للـسيد غمبـاري بالزيـارة قـرار يـدعو إلى التشجيع. ولا بد من تعزيز تلك الروح باستمرار. ونناشد الحكومـة الاعتـراف بزيـارة المبعـوث الخـاص غمبـاري علـى حقيقتـها: وهـي نافـذة للفرصـة لإشـراك المجتمـع الـدولي في تـسوية مختلـف المـشاكل الـتي تركـت لتـزداد سـوءا لفتـرة أطول مما ينبغي.

وكانت الحالة في ميانمار مركز نشاط وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا في اجتماعهم غير الرسمي الذي عقـد في نيويـورك الأسـبوع الماضـي. وفي تلـك المناسـبة، شـاركت إندونيـسيا بقيـة الرابطـة الإعـراب عـن القلـق، بـل والاشمئزاز، حيال التطورات التي حصلت في ميانمار. وناشدنا ميانمـار الامتنـاع عـن اسـتخدام القـوة والبحـث عـن تـسوية سياسـية. وناشـدنا الـسلطات اسـتئناف المـصالحة الوطنيـة مـع جميـع الأطـراف، بالعمـل صـوب انتقـال سـلمي إلى الديمقراطيـة، والإفـراج عـن جميـع المحتجـزين الـسياسيين، بمـن فيهم سان سوو كيي.

إن الحالة في ميانمار تتباين تباينا واضحا مع الطريق المشترك الذي تباشره حاليا البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وخاصة الرؤية المتمثلة في إنشاء مجتمع للرابطـة، ملتـزم بـالقيم المـشتركة الـتي تـشمل الديمقراطيـة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونعمل حاليا بشأن ميثاق للرابطة بوصفه الصك القانوني للمنظمة، على أساس تلك القيم المشتركة.

وفي ممارسـة بنـاء هـذه الرؤيـة الديمقراطيـة، لم تكـن ميانمار شريكا خارجيا. وعلى العكس، ظلت ميانمار تعمل بالترافق مع بقية أعضاء الرابطة. وذلك ما يزيد من صعوبة التطـورات الـتي حـصلت مـؤخرا بالنـسبة للـدول الأخـرى الأعـضاء في الرابطـة. ولـذلك الـسبب نـشجع الـسلطات في ميانمار على ألا تنظر إلى هذه القيم، أو مطالبة سكان ميانمار بها، بوصفها إهانة أو بوصفها تحديا يتعين مكافحته.

وتسبب الحوادث المفجعة التي تحصل في البلد آثارا خطيرة على مصداقية الرابطة وسمعتها. ولا يمكننا أن ننظر في الاتجاه الآخر لأنه لا يمكن المضي قدما معا إذا فشل أي عضو في احتـرام القـيم الـتي تعتنقهـا المجموعـة. ومنـذ عـام ٢٠٠٣، ظلـت مـشاركتنا تنطـوي علـى تـشجيع ميانمـار علـى إحـراز تقـديم ملمـوس في إعـادة المؤسـسات الديمقراطيـة والـسعي لتحقيق المصالحة الوطنية، وفقا لخريطتها بالذات للطريق نحو الديمقراطية. وألزمنا أنفسنا بدعم ميانمار في المضي قدما على هـذا الطريـق بطريقـة صـريحة وواضـحة وثابتـة. ومـا لم تعـالج الأزمة الحالية بشكل جدي، فإنه لا يسعها سوى أن تؤدي إلى تقويض أي خطوات إيجابية ربما تكون ميانمار قد اتخذتها خلال الأعوام الأخيرة.

وللمضي قدما، من الضروري أن يدعم مجلس الأمن دائما المساعي الحميدة للأمين العام، بما في ذلك م خلال تهيئة مناخ مؤات لتسوية الحالة الراهنة سلميا.

وبالمثـل، مـن المهـم أن نعتـرف بأهميـة قـرار مجلـس حقـوق الإنـسان قـاف - ٥/١ الـذي اتخـذ بتوافـق الآراء في الـدورة الاسـتثنائية الخامـسة للمجلـس في ٢ تـشرين الأول/ أكتـوبر ٢٠٠٧، بـشأن حالـة حقـوق الإنـسان في ميانمـار. ونعتقـد أن تنفيـذ ذلـك القـرار ينبغـي أن يكمـل المـساعي الحميدة للأمين العام فيما يتعلق بميانمار ويعززها.

وعلـى صـعيد ميانمـار نفـسها، نحـث الحكومـة مجـددا علـى أن تمـارس ضـبط الـنفس وتعمـل بـصورة عاجلـة علـى إحـلال قـوة الإقنـاع الـديمقراطي والحـوار الـشامل محـل أجـواء الخـوف. والحـوار الـشامل الحقيقـي ينبغـي أن يـستفيد مـن وجهات نظر جميع الأطراف، متحدة كشعب واحد وأمة واحـدة. وفي هـذا الـصدد، نعلـق بعـض الأمـل علـى التقـارير الأخيرة عن العرض الذي قدمته قيادة ميانمار للاجتماع مع داو أونغ سان سو كي. ونأمل أن تكون تلك خطوة أولى نحو مصالحة وطنية.

ويعتقد وفد بلدي أن الأحداث الأخيرة في ذلك البلد ينبغي أن تشكل حافزا قويا لتقدم حقيقي في العملية الديمقراطية. وبينما تعالج حكومة ميانمار وشعبها تحديات بلوغ تلك الأهداف النبيلة، تبقى إندونيسيا مستعدة لمواصلة دعمها لذلك البلد ثنائيا وفي إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وأود أن أختم بياني بتكرار دعمنا الكامل للمساعي الحميدة للأمين العام في إشراكه ميانمار شراكة شاملة، بصورة مكملة لجهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبلدان الأخرى في المنطقة.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية أود أن أشكر الأمين العام على بيانه. كما أود أن أشكر السيد غمباري، المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار، على إحاطته الإعلامية، وأهنئه على تحقيقه للأهداف المتوقعة من زيارته إلى ميانمار.

إن الصين جار مباشر لميانمار. ويشترك البلدان في حدود تمتد أكثر من ٢ ٠٠٠ كيلو متر، والشعبان عاشا جيرانا، وتشاركا في السراء والضراء منذ القدم. لذا، فإننا لسنا أقل قلقا إزاء الحالة في ميانمار، من أي بلد آخر. ويحدونا أمل صادق في أن نرى ميانمار تنعم بالاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي، والوئام الاجتماعي والتقدم الديمقراطي.

ومنذ أواخر أيلول/سبتمبر الماضي، شهدت الحالة في ميانمار بعض الاضطرابات التي هزت الحياة الطبيعية لشعبها بقوة. وقد تابعت حكومة الصين وقيادتها الحالة عن كثب شديد، ودعت جميع الأطراف المعنية، مرات عديدة، إلى ممارسة ضبط النفس، واستعادة الاستقرار بالوسائل السلمية في أسرع وقت ممكن، وتعزيز المصالحة الوطنية وتحقيق التقدم الديمقراطي.

وطالبت الصين حكومة ميانمار بأن تلتزم بتحسين الظروف الحياتية لشعبها، والحفاظ على الوئام العرقي ومعالجة المسائل الاجتماعية ذات الصلة بصورة ملائمة. والصين تشجع الحكومة على التنفيذ الفوري لخريطة الطريق ذات الخطوات السبع، ومواصلة بذل جهود أكبر بشأن العملية الديمقراطية. ونعتقد أن استقرار ميانمار يخدم المصالح الأساسية والبعيدة الأجل لشعبها، فضلا عن المصلحة المشتركة لمنطقة آسيا – المحيط الهادئ، والعالم برمته. وفيما يتعلق بهذه النقطة نفسها، تشارك الصين المجتمع الدولي الموقف والرؤية والتوقعات التي يتوخاها.

والصين تدعم بقوة المساعي الحميدة للأمين العام وما فتئت تعتقد أن الأمم المتحدة يمكنها وينبغي لها أن تكون قادرة على أداء دور بناء في مساعدة ميانمار. وقد أجرى السيد غمباري، أثناء زيارته إلى ميانمار، تبادلا متعمقا للآراء مع قادة ميانمار بشأن الحالة الراهنة، والتقى أناسا من مختلف المجتمعات والأوساط. وتلك خطوة جيدة. ويشجعنا تماما أن نرى نتائج هذه الزيارة، وننظر بإيجابية إلى جهود السيد غمباري وحكومة ميانمار.

ومنذ اندلاع الاضطرابات، بذلت الصين الجهود اللازمة لتعزيز الاستقرار في ميانمار، وشجعت حكومتها على مواصلة شراكتها مع المجتمع الدولي. وحتى الآن، حققت زيارة السيد غمباري بعض النتائج الأولية. فقد استمع إلى وجهات نظر الأطراف المختلفة في البلد، ونقل إليها شواغل العالم الخارجي. وتجدر الإشارة إلى أن هدف المساعي الحميدة للأمين العام لا يمكن تحقيقه من خلال بعثة واحدة أو بعثتين. فهذا سيكون عملية تدريجية بنتائج متدرجة. ونشجع السيد غمباري على مواصلة اتصالاته بجميع الأطراف في ميانمار، لبناء المزيد من الثقة المتبادلة وتسهيل حوار صريح.

وقد علمنا أن ميانمار دعت السيد غمباري إلى زيارة البلد مرة أخرى في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. ونأمل بصدق أن تسهم المساعي الحميدة للأمين العام

في مساعدة ميانمار على تحقيق الاستقرار الداخلي والمصالحة الوطنية، وتوفر مساعدة بناءة للبلد في معالجة مشاكله الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان. وينبغي لأية إجراءات يتخذها مجلس الأمن أن تسهل المساعي الحميدة للأمين العام، عوضا عن التدخل فيها أو حتى تقويض الثقة المتبادلة التي أرسيت بالفعل.

وقد علمنا أن الحالة في ميانمار بدأت تهدأ بفضل الجهود المشتركة لجميع الأطراف هناك، وللمجتمع الدولي. والصين تأمل في أن تواصل الحالة في ميانمار التحرك باتجاه إيجابي. والحالة الراهنة لا تشكل أي تهديد للسلام والأمن الدوليين أو الإقليميين. ومستقبل ميانمار في أيدي شعبها وحكومتها، ومشاكلهما ستعالج بصورة ملائمة عن طريق المشاورات.

ونرى أنه من المفهوم تماما أن يعرب العالم الخارجي عن القلق أو التوقعات بشأن الحالة في الميدان. لكن الضغط لن يخدم أي هدف، وإنما قد يؤدي إلى مواجهة أو حتى إلى فقدان الحوار والتعاون بين ميانمار والمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. لذا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد نهجا حذرا ومسؤولا في تناوله لمسألة ميانمار. ويمكن للمجتمع الدولي مساعدة البلد في تحقيق المصالحة الوطنية والتقدم الديمقراطي بعرض تقديم المشاركة البناءة وجهود الوساطة والمدخل هو النهج الصحيح.

لكنه إذا تدهورت الحالة في ميانمار نتيجة لتدخل خارجي، فإن شعب ميانمار هو الذي سيعاني وطأة التدهور. وذلك آخر شيء تود الصين أن تراه، فضلا عن الجيران الآخرين لميانمار والبلدان الأخرى في المنطقة.

وإننا نتطلع إلى الشراكة والتعاون البناءين المتواصلين بين المجتمع الدولي وحكومة ميانمار، اللذين نأمل أن يساعدا البلد على التحرك في الاتجاه الصحيح. والصين تدعم الدور الإيجابي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في هذا الشأن، وستواصل العمل مع المجتمع الدولي من أجل تسوية ملائمة لمسألة ميانمار.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام ومبعوثه الخاص السيد غمباري على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين.

ومن المؤسف أن ما سمعناه للتو عن الحالة في بورما وموقف السلطات في ذلك البلد لا يمكن إلا أن يؤكد مخاوفنا. ففي ٢٦ أيلول/سبتمبر، اجتمع مجلس الأمن وحث الحكومة البورمية على التحلي بضبط النفس. لكن السلطات البورمية لم تستجب لذلك النداء العاجل. وعلى النقيض، انفجر الوضع في بورما.

ومن المستحيل أن نعرف حصيلة تلك الأيام المأساوية، لأن الطغمة تحاول إخفاء قمعها الدموي عن العالم. لكن الأمر الوحيد المؤكد هو إن القمع الوحشي الذي يقوده الجيش وجهاز الشرطة كلف الكثير من الأرواح وفرنسا تدين بقوة هذا العنف ضد المتظاهرين المسالمين. وهذا ما جعل فرنسا، ومعها شركاؤها في الاتحاد الأوروبي، تقرر تشديد الجزاءات المستهدفة ضد القيادة البورمية. ومع أن القمع اليوم أقل ظهورا فهو ما زال يحدث. فآلاف الناس يجري اعتقالهم خارج أي إطار قانوني. والسكان يعيشون في خوف من المداهمات التي تقوم بها الشرطة غالبا في أثناء الليل. ويوجد عدد كبير من الرهبان بين صفوف الأشخاص الذين اختفوا حرفيا. وتشهد الأدلة المؤكدة على خلو المعابد من أي وجود بشري سواء داخل العاصمة أو في المناطق المحيطة بها.

وتعرب فرنسا عن قلقها البالغ إزاء مصير هذا العدد الكبير من المسجونين والذين تعرضوا للاختفاء. ويجب أن يعلم قادة بورما أنهم سيعدون مسؤولين عن مصير هؤلاء الأشخاص.

وفي هذا السياق الأليم، تجدد فرنسا نداءها العاجل للسلطات بأن تطلق فورا سراح الأشخاص الذين اعتُقلوا لممارستهم السلمية حقهم في حرية التعبير والاجتماع. ونطلب بشكل عاجل أن يؤذن على الفور للجنة الصليب الأحمر الدولية بدخول السجون البورمية. كذلك نطالب من جديد بالإفراج غير المشروط عن السيدة أونغ سان سو كيي وعن جميع سجناء الضمير الآخرين الذين سجنوا قبل الأحداث الأخيرة. وأخيرا، نؤكد مجددا الأهمية التي نعلقها على وصول السيد بينيرو، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بورما، على وجه السرعة.

وفي هذه الأزمنة المأساوية، يمكن لشعب بورما أن يطمئن إلى دعم المجتمع الدولي. وتود فرنسا أن تعرب عن ترحيبها بالموقف الحازم للغاية الذي اتخذته رابطة أمم جنوب شرق آسيا في هذا الصدد. وفوق هذا كله، تجلت وحدة المجتمع الدولي وإصراره بقوة في اعتماد مجلس حقوق الإنسان بالإجماع قرارا يتناسب إلى حد كبير مع خطورة الحالة في بورما.

وفي هذا السياق لا يملك مجلس الأمن، الذي يتصرف باسم المجتمع الدولي، أن يلزم جانب الصمت. فواجبه أن يعرب، إذا استعرنا ألفاظ رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، عن الاشمئزاز العالمي إزاء اتجاهات الجنرالات في بورما، وأن يجعلهم يدركون أنه ليس بإمكانهم البقاء في السلطة من خلال إشاعة الرعب والأعمال التعسفية.

ولكننا نخل بمسؤولياتنا لو اكتفينا بالإدانة. فلا بد أن نمضي إلى أبعد من ذلك ونبعث برسالة أمل إلى الشعب البورمي بمساعدتنا الأمين العام على تهيئة آفاق للمستقبل، تتمثل في المصالحة الوطنية الحقيقية والتحول صوب الديمقراطية. ومن هذا المنطلق نؤكد مجددا دعمنا الكامل لبعثة المساعي الحميدة برئاسة السيد غمباري، الذي نعرب له مرة أخرى عن امتناننا لإجراءاته الحازمة التي تبشر بالأمل في المستقبل. فقد تمكن المبعوث الخاص للأمين العام من إقامة علاقات تسودها الثقة مع جميع الأطراف في بورما .ونرجو على أساس هذه النتيجة المبدئية والأفكار التي وصفها لنا من فوره أن يتمكن عاجلا من تقديم مقترحات عملية بهدف البدء، بدعم من الأمم المتحدة، في عملية حوار حقيقية تجمع بين السلطات وممثلي المعارضة وفئات الأقليات. وتحقيقا لتلك الغاية، نرى أنه لابد من أن يتمكن من العودة إلى بورما في أقرب وقت ممكن.

وقد لاحظنا أن رئيس الانقلاب مستعد للدخول في حوار مباشر مع السيدة أونغ سان سو كيي. غير أن هذا البيان الذي تأخر كثيرا في الصدور مرة أخرى يحدد شروطا لاستئناف الحوار. ونرجو ألا يكون مجرد مناورة للتعطيل. وبطبيعة الحال، نترك للسيدة أونغ سو كيي ولحزبها أمر اتخاذ قرار بالاستجابة أو عدم الاستجابة لهذا الاقتراح.

غير أن السلطات البورمية إذا استمرت في رفضها إجراء أي حوار جدي وصادق مع المعارضة أو فرضت شروطا غير مقبولة لاستئنافه، واستمرت في أساليب القمع والترهيب وانتهاكات حقوق الإنسان، فيجب على المقرر الخاص أن يعلن ذلك وعلى مجلس الأمن أن يستخلص جميع الاستنتاجات الضرورية.

وختاما، يود وفدي أن يؤكد الأهمية الكبيرة التي نعلقها على الطابع الجماعي لجهودنا. فلنا جميعا نفس الشاغل، وجميعنا نأمل في إحراز تقدم حقيقي صوب الحوار والديمقراطية، وكلنا ندعم الأنشطة التي يقوم بها السيد غمباري. وتضطلع بلدان المنطقة الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين، بدور لا غنى عنه في هذا الصدد، وتعرب فرنسا عن تقديرها لها. ومن المهم للمجلس أن يدعم هذا النهج الجماعي وأن يعززه ، وأن نبعث برسائل لا لبس فيها إلى السلطات في بورما.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب بحضور الأمين العام بيننا. فوجوده يصور خطورة الحالة التي نتناولها بالمناقشة اليوم، والتي يحق لمجلس الأمن أن يجعلها قيد نظره. وأود أيضا أن أشكر الأستاذ غمباري على إحاطته الإعلامية عن مهمته في بورما في فترة بالغة الدقة. وتمثل جلسة اليوم فرصة للتشديد على دعم المجلس الكامل للجهود التي يبذلها في مساعيه الحميدة.

لقد أظهر حجم المظاهرات في بورما إلى أي مدى ثبت أن غياب الحوار أمر لا يمكن قبوله على المدى الطويل. والواقع أن حركة الرهبان والسكان التي شهدناها منذ ١٩ آب/أغسطس، فريدة من حيث حجمها ومدى انتشارها في جميع أنحاء البلد. ويدين وفدي القمع الوحشي لتلك المظاهرات الخالية من العنف. كذلك تشعر بلجيكا بالقلق بنوع خاص للاعتقالات الكثيرة التي حدثت في الأسابيع الأخيرة، وتحث حكومة ميانمار على إطلاق سراح الأشخاص الذين لم يفعلوا أكثر من ممارسة حقهم الأساسي في حرية التعبير والتجمع.

ولا شك أن المجلس على علم بقرار الاتحاد الأوروبي تمديد نظام الجزاءات المحددة الأهداف، عقب الأحداث الخطيرة التي شهدها المجتمع الدولي. وتؤيد بلجيكا تلك الجزاءات وتود أن توضح أن قمع ممارسة الحقوق الأساسية أمر لا يمكن التسامح معه بحال من الأحوال. علاوة على ذلك، نرجو أن يمكننا التقدم المحرز صوب التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان من عكس مسار هذه الأحداث.

وفي هذا السياق، لا غنى عن الدور الذي تقوم به بلدان المنطقة، ولا سيما دول الجوار. وترحب بلجيكا بالبيان الذي أدلى به يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر رئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي نرحب بوجوده بيننا في المجلس اليوم.

وسوف يصغي وفدي بإمعان للبيان الذي سيدلي به ممثل بورما. وبالنظر إلى التطورات الأخيرة، يمكن تلخيص توقعات بلجيكا على النحو التالي: أولا، البدء فورا في حوار سياسي شامل لجميع الأطراف؛ ثانيا، فتح الباب أمام تحول ديمقراطي حقيقي مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية؛ وأخيرا، الإفراج الفوري ودون شروط ليس فقط عن الأشخاص المعتقلين خلال القمع الأخير، بل وعن جميع المسجونين السياسيين، وأولهم داو أونغ سان سو كي.

السيد سنغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على بيانه. ونشكر أيضا الأستاذ غمباري، المبعوث الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن زيارته إلى ميانمار مؤخرا.

وقد أيدت جنوب أفريقيا قرار الأمين العام بإيفاد الأستاذ غمباري، مبعوثه الخاص، إلى ميانمار، للعمل في إطار مساعيه الحميدة. كما رحبنا بقرار حكومة ميانمار أن تستقبل المبعوث الخاص، وخاصة سماحها بزيارته للسيدة أونغ سان سو كيي. ونشيد بالأستاذ غمباري لجهوده التي لا تعرف الكلل منذ تقلده دوره كمبعوث خاص للأمين العام معني بميانمار، ولا سيما جهوده الرامية إلى معالجة التطورات الراهنة في ميانمار.

وتعرب حكومة جنوب أفريقيا عن عميق قلقها إزاء أعمال العنف والاستخدام المفرط للقوة مؤخرا في ميانمار التي أدت إلى إزهاق الأرواح. وترى جنوب أفريقيا أن الحل طويل الأمد للتحديات الراهنة التي تواجه ميانمار يكمن في التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية شاملة وسلمية من خلال الحوار بين الحكومة وجميع الجهات الفاعلة السياسية. وندعو السلطات في ميانمار إلى ممارسة ضبط النفس والإقلاع عن

ارتكاب مزيد من الأعمال التي قد تؤدي لتفاقم الوضع الراهن.

ونرحب بسرعة مجلس حقوق الإنسان وتضافره في الإجراء الذي اتخذه في مواجهة هذه الحالة. ونحث المجتمع الدولي بأسره، وبخاصة مجلس الأمن، على الاحتشاد وراء الأمين العام ومبعوثه الخاص في الجهود التي يواصلان القيام بها.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية وعلى ملاحظاته على زيارته الأخيرة لبورما. أود أيضاً أن أشكر الأمين العام، وأن أعرب له عن تأييدنا القوي لاستمرار مساعيه الحميدة وجهوده من أجل النهوض بالديمقراطية والمصالحة في بورما. ونشجعه على أن يبقى ملتزماً بقوة في تلك العملية، ونحث حكومة بورما على استخدام تلك المساعدة والفرصة السانحة، كما وصفها الأمين العام، لاتخاذ تدابير جريئة نحو تحقيق التغيير الديمقراطي في البلد.

وسلوفاكيا تشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة في بورما. ونحن ندين العنف والإجراءات القمعية من قبل الزعماء العسكريين في ميانمار ضد المظاهرات المدنية السلمية التي بدأت في الشهر الماضي رداً على تصاعد التوتر وانتهاكات حقوق الإنسان وتردي الأوضاع الإنسانية والاجتماعية في ذلك البلد. إننا نشعر بالصدمة والأسف إزاء التقارير المتواترة عن وقوع وفيات وإصابات خطيرة بين المحتجين، كما نشعر ببالغ القلق إزاء مصير مئات من النشطاء والمواطنين العاديين الذين احتُجِزوا أو احتسبوا في عداد المفقودين.

وسلوفاكيا تطالب سلطات بورما بأن توقف فوراً كل أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ضد مواطنيها، وأن تطلق سراح المتظاهرين المقبوض عليهم وجميع سجناء الضمير، بمن فيهم داعية الديمقراطية والحائزة على جائزة نوبل أونغ سان سو كي، وأن تبدأ عملية واسعة النطاق وشاملة للجميع للتحوّل السياسي والمصالحة الوطنية تحترم الطابع المتعدد الأعراق والديانات لمجتمعها.

إن بورما لها سجل فظيع في حقوق الإنسان، بما في ذلك تجنيد الأطفال والسخرة والتعذيب وغير ذلك من صور المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. ولعقود خلت، شن النظام العسكري حرباً ضد المجموعات العرقية تم خلالها تدمير القرى واغتصاب النساء وقتل المدنيين، مما دفع مئات الآلاف من السكان إلى الفرار من بورما بحثاً عن ملاذ في البلدان المجاورة. ونخشى في حالة استمرار العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أن تتحول الحالة في بورما إلى صراع خطير داخل الدولة، مع ما قد ينطوي عليه ذلك من آثار سيئة لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمنطقة برمتها.

وفي هذا الصدد، فإننا نشدد على مطالبتنا لحكومة بورما بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة لمعالجة الحالة السياسة والإنسانية في البلد، وتنفيذ توصيات الأمين العام كما قدمها السيد غمباري وأحكام خريطة الطريق بشأن الانتقال إلى الديمقراطية.

ونحن نؤيد بقوة الدور والجهود التي يبذلها الشركاء الإقليميون للمساعدة في إيجاد وسائل تكفل معالجة بورما لهذه الحالة والتوصل إلى حل مستدام وسلمي وديمقراطي وسياسي للأزمة. وإذ نؤكد دعمنا الكامل للدور والمساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثه السيد غمباري، نرى أن على مجلس الأمن أيضاً أن يتخذ الخطوات الملائمة لمعالجة الحالة بدراسة استراتيجية جديدة قد تساعد على تيسير حوار وطني وانتقال حقيقي إلى الديمقراطية في بورما.

السيد خليل زاده (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ترحب الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة الأمين العام في جلسة اليوم. ونود أن نشكره على إيفاد مستشاره الخاص إلى بورما الذي سعى جاهداً – وأعلم

أنه قام بذلك – لكي يُسمح له بالدخول إلى بورما. وتبين تلك الخطوات، سيدي، التزامكم بمساعدة الشعب البورمي في هذه الأوقات العصيبة.

ونحن نقدر تقرير المستشار الخاص غمباري عن زيارته الأخيرة إلى بورما، ونشيد بجهوده. ونؤيد مهمته ونثق في دبلوماسيته.

لقد وقعت أحداث فظيعة في بورما خلال الأسابيع القليلة الماضية. والولايات المتحدة أذهلها القمع الوحشي الذي مارسه النظام البورمي ضد شعبه – فالضرب والاحتجاز الجماعي والتعذيب، وحتى قتل المواطنين والأطفال والنساء والطلاب والرهبان والراهبات، بل حتى القتل لمجرد المشاركة في مظاهرات سلمية، كلها أمور غير مقبولة. ويجب ألا تقبلها كذلك القوى ذات النفوذ لدى بورما، أو دول المنطقة، وألا نقبلها نحن في هذه القاعة جميعاً.

وبالرغم من محاولة نظام بورما منع خروج أخبار الاضطرابات الأخيرة إلى بقية أنحاء العالم، من خلال إغلاق الوصول إلى الإنترنت، إلا أن مواطنين بواسل من بورما استطاعوا أن ينقلوا إلينا حقيقة ما يجري على أرض الواقع. وكانت الصور مروعة تماماً – صور وفاة صحفي ياباني قتلته قوات الأمن البورمية بالرصاص، وصور جثة هامدة لراهب أُعْدِم تتقاذفها مياه النهر.

وفي ضوء تلك الأحداث، أود أن أقتبس كلمات ناتان مين – أحد المنفيين البورميين الذي عانى من أشكال فظيعة من التعذيب طوال ١٥ عاماً في أحد سجون بورما، الذي وصفه بأنه ”أقرب شيء إلى الجحيم“. وقد ذكّرنا مؤخراً بأن العالم لم يكن يراقب المشهد في عام ١٩٨٨ عندما قُتِل الآلاف ببنادق النظام. إلا أنه بات يراقب الآن. ويجب ألاّ يُخْذل شعب بورما.

ولأن النظام يمارس القمع الوحشي الآن بعيداً عن عدسات التصوير وعن الأنظار، من الصعب التحقق مما يحدث على أرض الواقع. وبالأمس، تحديداً، اعترف النظام بأنه ألقى القبض على أكثر من ٠٠٠ ٢ متظاهر، وادعى أنه أطلق سراح ٦٩٢ شخصاً. لقد اعتقل النظام حتى عدداً من موظفي الأمم المتحدة خلال تفتيش البيوت والشقق في المنطقة التي شهدت احتجاجات رئيسية. ولحسن الحظ، فقد أُطلِق سراحهم. ولكن، هناك العديد الذين ظلوا في السجون، ويحتجزهم النظام البورمي في غارات تتم تحت جنح الظلام. وفي ضوء تلك الممارسات، نخشى أنهم يُحتجزون في ظروف غير إنسانية لا توصف ويُحرمون من الوصول إلى المنظمات الإنسانية الدولية.

ويمكن أن نستشعر أثر هذا القمع الوحشي بوضوح في شتى أنحاء المنطقة، كما أن المنطقة برمتها تواجه نزوحاً للاجئين البورميين بأعداد كبيرة، مع تفشي الأمراض المعدية والاتجار بالمخدرات – وكل ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأزمة السياسية في ذلك البلد.

ولقد أكد وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن الأحداث التي تشهدها بورما تقوض سمعة المنظمة الإقليمية الهامة وتمس مصداقيتها. وقد رحبنا بالبيان الذي أصدره رئيس الرابطة، وزير خارجية سنغافورة، في ٢٧ أيلول/سبتمبر وأعرب فيه عن استياء وزراء الخارجية إزاء سلوك قوات الأمن البورمية وحث على انتقال سلمي إلى حكومة ديمقراطية. وارتفعت أصوات أخرى أيضاً، منها وزير خارجة الهند، ورئيس وزراء سنغافورة، وسفراء الاتحاد الأوروبي – وكل تلك الأصوات تشير إلى بزوغ توافق إقليمي، بل ودولي، على أن القمع الذي يمارسه النظام البورمي ضد شعبه لا يطاق ولا يمكن تبريره.

أود أيضاً أن أعترف بالدور الذي قامت به الصين في استخدام نفوذها من أجل إقناع النظام باستقبال المستشار الخاص غمباري. ونتطلع إلى أن يستمر دعم الصين للمستشار الخاص للأمين العام كيما تتمخض مساعيه الحميدة عن نتائج ملموسة.

وأما بعد، فقد استمعنا اليوم إلى تقييم المستشار الخاص غمباري لزيارته الأخيرة، وإلى عرض للقائمة التي قدمها إلى النظام بشأن ما يتعين عمله. ولكن، لا بد لي أن أعرب عن أسفنا البالغ لأن السلطات البورمية لم تتعاون معه بشكل كامل خلال زيارته. وما يقلقنا بصفة خاصة أنها حصرت وصوله إلى أشخاص أساسيين وأماكن رئيسية، بما في ذلك زعماء مجموعة الطلبة من جيل ٨٨ والرهبان والأديرة الذين شاركوا في المظاهرات السلمية. وعلاوة على ذلك، شعرت الولايات المتحدة بانزعاج شديد لرؤيتها النظام الحاكم يستأنف الاحتجاز غير القانوني لمواطنين بعد ساعات من مغادرتهم.

ومع ذلك، فربما تكون بعثة السيد غمباري قد نجحت في فتح الباب قليلا. ومع أنه من السابق للأوان إجراء أي تقييم، فإننا نحيط علما بعرض الجنرال ثان شوي الاجتماع مع داو أونغ سان سو كي. غير أننا في الوقت نفسه نشعر بعميق الأسف لأن ذلك العرض تقترن به شروط غير واقعية. ونرى أنه يجب على النظام الحاكم أن يذهب إلى ما هو أبعد من مجرد الإيماءات وأن يتخذ خطوات محددة تستجيب لشواغل شعب بورما والمجتمع الدولي.

وماذا يتعين على النظام الحاكم في بورما أن يفعل؟ إن الولايات المتحدة تطلب إلى النظام الحاكم في بورما تنفيذ التدابير التالية: أولا، على النظام الحاكم أن ينهي فورا التدابير الصارمة العنيفة، بما في ذلك إنهاء الغارات، ورفع حظر التجول، وإزالة الوجود العسكري من حول الأديرة ومن شوارع المدن في بورما. ثانيا، على النظام الحاكم أن يفرج فورا عن المواطنين المحتجزين لاشتراكهم في المظاهرات الأخيرة. وستكون هذه خطوة حاسمة الأهمية في وقف تصاعد الحالة الراهنة. ثالثا، عليه أيضا أن يطلق سراح جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم أونغ سان سو كي. وهذه الخطوة التي طال انتظارها أساسية الأهمية لبدء حوار حقيقي وشامل تشارك فيه جميع الجهات الفاعلة في المجتمع البورمي، كيما يتسنى بدء الانتقال إلى حكومة تمثيلية مدنية. رابعا، عليه أن يستعيد وصلات الاتصال العام، مثل خطوط الهاتف ووصلات الإنترنت داخل بورما وفيما بينها وبقية أنحاء العالم.

وماذا يمكن أن يفعله العالم لحفز النظام الحاكم في بورما على اتخاذ هذه التدابير اللازمة؟ هذه مسألة ينبغي أن يعنى بها المجتمع الدولي بأسره. ولقد نهضت الولايات المتحدة بدورها لتقرن أقوالها بالأفعال التي يمكن أن تزيد من الضغط على النظام الحاكم. ففي الأسبوع الماضي، جمدت وزارة الخزانة الأصول المالية لعدد ١٤ من كبار المسؤولين، وحددت وزارة الخارجية كبار المسؤولين في النظام الحاكم وأعضاء أسرهم المباشرين – وهؤلاء يزيد عددهم على ٢٠٠ فرد – وفرضت حظرا على دخولهم إلى الولايات المتحدة. وندرس الآن تدابير للمتابعة تستهدف النظام الحاكم ومن يقدمون الدعم المالي له.

ويجب ألا يلتزم مجلس الأمن الصمت لمجرد أن شعب بورما قد أسكتته أعمال القهر والعنف التي يقوم بها النظام الحاكم. فالفرصة سانحة أمامنا الآن لكي نكون صوته، ولا بد لنا أن نفعل ذلك.

ويمثل المستشار الخاص غمباري الآن الصلة بين المجتمع الدولي والنظام الحاكم. ولهذا، فإن من الأهمية الحيوية مواصلة الزخم الناشئ عن زيارته الأخيرة من أجل التوصل إلى نتائج محددة من بعثته للمساعي الحميدة. ونحث السيد

غمباري على العودة إلى المنطقة بأسرع ما يمكن لمواصلة جهوده الدبلوماسية المكثفة؛ ونطلب إلى كل الحكومات ذات النفوذ لدى النظام أن تدعم عودته وبعثته. ونتوقع أن يحظى بالتعاون الكامل عند عودته.

ويضطلع جيران بورما بدور خاص ومسؤولية خاصة. ونحث أيضا رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تعزيز جهودها بغية زيادة الضغط على النظام الحاكم في بورما.

وماذا يجب أن يحدث إذا لم تتخذ حكومة بورما الخطوات المناسبة؟ في حالة عدم استجابة النظام الحاكم في بورما على نحو بناء وبطريقة حسنة التوقيت لمطالب المجتمع الدولي فإن الولايات المتحدة على استعداد لأن تقدم مشروع قرار في مجلس الأمن يقضي بفرض جزاءات. وعلينا جميعا أن نكون على استعداد للنظر في تدابير مثل فرض حظر على الأسلحة لحفز النظام الحاكم على التعاون مع السيد غمباري.

وفي الختام، لقد حان الوقت لأن يفعل المجلس ما هو أكثر من مجرد الاستماع إلى إحاطة إعلامية. وترى الولايات المتحدة أيضا، شأنها شأن الممثل الدائم للمملكة المتحدة، أنه يجب على المجلس أن يعلن عن رأيه في بيان رئاسي لتأييد جهود الأمين العام لإقامة حوار سياسي حقيقي بين النظام الحاكم وجميع الأطراف وإدانة القمع الذي يستحق الشجب للمتظاهرين المسالمين، ومطالبة النظام الحاكم في بورما بإطلاق سراح المحتجزين والسجناء السياسيين، حتى يمكنهم المشاركة في حوار يؤدي إلى الوفاق الوطني.

إن أعين العالم تتركز على بورما الآن. وإن شعب تلك الأمة يمر بأوقات عصيبة. وهو، كأي شعب في أي مكان آخر، يستحق أن يعيش في سلام ورخاء وحرية. وينبغي أن تقف الأمم المتحدة إلى جانبه، وأن تساعده في تحقيق الانتقال السياسي من الدكتاتورية والاضطهاد إلى الوفاق والديمقراطية.

السيد النصر (قطر): بداية، أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على كلمته، كما أشكر السيد إبراهيم غمباري، المبعوث الخاص للأمين العام، على الإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمها، والتي تأتي بعد زيارته الأخيرة إلى ميانمار.

ويدعم وفد بلادي وبقوة جهود الأمين العام، وعلى وجه الخصوص المبعوث الخاص السيد غمباري، ويتمنى له كل التوفيق والنجاح في عمله.

إن وفد بلادي يدين عمليات القمع في شتى أنحاء العالم لمنع الحريات، وهو الأمر الذي يأخذ صوراً وأبعادا كثيرة. وإننا نأسف للأحداث الأخيرة التي وقعت في ميانمار، ونأمل بعودة الأوضاع إلى الأفضل. ونناشد الأطراف ضبط النفس والعودة إلى الاستقرار من خلال الوسائل السلمية في أسرع وقت ممكن، وتغليب المصلحة الوطنية.

إننا مهتمون بضرورة التعامل مع مسألة ميانمار بمهنية عالية ودون انتقائية أو تمييز، وإدراك أن المطلوب منا هو إيجاد الحلول، وليس استخدام أسلوب الصدام مع ميانمار. وينبغي أن نذكر بأن بعض الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة قامت وما زالت تقوم بدراسة الوضع في ميانمار. فقد اعتمد مجلس حقوق الإنسان بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ مشروع قرار حول حالة حقوق الإنسان في ميانمار. لذلك، نود أن نرى منهجية تعامل المجلس مع هذه المسألة، بحيث تكون قائمة على التنسيق الوثيق مع تلك الأجهزة.

يود وفد بلادي كذلك أن يشدد على أن الطريقة المثلى التي يجب أن يتبعها مجلس الأمن في تناوله لهذه المسألة هي تتمثل في دعم المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثه الخاص، وأيضاً دور المنظمات الإقليمية والدول المجاورة في إيجاد الحلول للمشاكل في ميانمار، وعدم التأثير عليها بأي شكل من الأشكال.

وختامـاً، نـدعو حكومـة ميانمـار إلى التحقيـق في الانتـهاكات الأخـيرة، وتقـديم مـرتكبي هـذه الانتـهاكات إلى العدالة، وتسوية أمورها الداخلية قبل فوات الأوان. ونـدعوها بقوة إلى التعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام وتقديم كل الدعم له وإظهار مزيد من المرونة لتحقيق الرفاه لشعب ميانمار.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بـدء، أود أن أعـرب عـن كـل التقـدير للأمـين العـام ومبعوثه الخاص السيد غمباري للجهود المضنية التي يبذلاها باسمنا جميعا. ولا نغالي في تقدير الجهود الخاصة التي يضطلع بها المستشار الخاص السيد غمباري لأن الرسائل التي نقلها إلى سـلطات ميانمـار وأهـداف بعثتـه كمـا وصـفها رسـائل وأهـداف أرى أننـا نتـشاطرها جميعـا حـول هـذه الطاولـة. ويمكنني أن أقول إن الأهم من ذلك كله هو أن أعضاء الأمم المتحدة كافة يتشاطرون تلك الرسائل والأهداف.

إن إحاطته الإعلامية اليوم تؤكد ذلك، فقد تمكن من خـلال بعثتـه مـن إنجـاز أكـبر قـدر ممكـن مـن العمـل في ظـل الظروف الراهنة، ففي فترة ٤٨ ساعة، وعلى الرغم من كل التقييدات المفروضة عليه. وإنها لحقيقة، كما قال الأمين العام، إن هنـاك فرصـة متاحـة اليـوم، وإني أناشـد سـلطات ميانمـار ألا تضيع هذه الفرصة.

وإنني أتطلع قدما إلى ما سيقوله زميلي، ممثل ميانمار، لكي يبين أننا على المسار الصحيح. وإننا لعلى اقتناع بأن التأييد الاجماعي من جانب المجلس والمجتمع الدولي بأسره كان أساسيا في تمكين الأطراف الفاعلة السياسية من التواصل مع السيد غمباري خلال بعثته. ومرة أخرى فإن التماسك ووحدة الرؤية والهدف المشترك كلها برهنت على أنها قوى دافعة قوية. وقد أكدت الأمم المتحدة من جديد دورها الفريد بوصفها أعلى هيئة دولية موضع ثقة وشرعية. واليوم يسرني أن أرى الأمين العام معنا هنا لزيادة تعزيز هذه الرسالة، وإني أشكره على ذلك.

وبطبيعة الحال سوف أبلغ حكومتي بدقة بمحتوى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد غمباري التي تضمنت الظلال والأنوار. لقد كان ينتظرها بشغف المجتمع الدولي بأسره، وسوف يُنظر فيها بأقصى الاهتمام في روما، وفقا للأولويات الرئيسية التي توليها حكومتنا وبرلماننا ومجتمعنا المدني والرأي العام، لنداء شعب ميانمار من أجل السلام والحرية والديمقراطية.

ومن سوء الطالع، ومنذ مغادرة السيد غمباري البلاد، ما برحنا نتلقى تقارير مزعجة جدا عن القمع. إن تعليق المظاهرات لم يتحقق من خلال الحوار والمصالحة، بل من خلال الإجراءات الصارمة والتخويف الذي نشجبه وندينه بقوة.

ومنذ ثلاثة أيام أعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان عن قلقها إزاء سلامة ورفاه الرهبان وآلاف الناس الذين أُلقي القبض عليهم خلال وبعد المظاهرات السلمية. ونتشاطر معها بالكامل قلقها وننضم إليها في مناشدتها لسلطات ميانمار بتقديم تقرير واف عن ما قاموا به من أعمال، بما في ذلك معلومات دقيقة وقابلة للتحقق عن عدد الأشخاص الذين قُتلوا وجُرحوا، وعن أماكن وجودهم وحالة الذين تم إلقاء القبض عليهم. وينبغي تمكين المنظمات الإنسانية من الوصول إلى المحتجزين. وإن تحقيق الانتقال الديمقراطي من خلال الحوار السياسي بصورة حصرية ما برح الوصفة السليمة للسلام والتنمية في ميانمار.

وهذا ما يعترف به تدريجيا المجتمع الدولي بأسره اقترانا بالحاجة إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين فورا والاعتراف بالدور الحيوي الذي ستلعبه الأمم المتحدة في هذا الصدد. إن القرار المتخذ بتوافق الآراء قبل ثلاثة أيام من جانب مجلس حقوق الإنسان يبرهن أنه تم الإصغاء إلى الصوت السلمي للمتظاهرين في ميانمار وجذب اهتمام

المجتمع الدولي بأسره. وكما قال آخرون بالفعل لا يمكن للمجلس أن يظل صامتا.

ولدينا اقتناع بأن الأحداث الأخيرة تجعل من الصعب بدرجة متزايدة أن يجادل المرء في امتلاك هذه الهيئة الصلاحية لتناول الحالة في ميانمار. ومما يعزز إيماننا بذلك البيانات القوية التي استمعنا إليها خلال الأيام القليلة الماضية من بلدان المنطقة، وبخاصة من وزراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي المنظمة دون الإقليمية الرئيسية. ولا بد لنا من المضي في التواصل على أعلى المستويات مع الجهات الفاعلة الرئيسية، ولا سيما الموجودة منها في المنطقة. ونتوجه بالشكر الخاص للصين على الدور البنّاء الذي تضطلع به، والذي أثق أنها سوف تستمر في الاضطلاع به، وعلى ما تمارسه من تأثير. ونحن مقتنعون بأن تلك الجهات تتحمل مسؤولية خاصة في العمل على إيجاد حل سلمي وديمقراطي للحالة الراهنة.

وينبغي في الوقت ذاته الاستمرار في إبلاغ مجلس الأمن بصورة منتظمة عما يطرأ من تطورات على أرض الواقع وعن التقدم الذي يجري إحرازه في تنفيذ ولاية الأمين العام في القيام بمساعيه الحميدة. ويجب أن تكون الرسالة التي تصدر عن هذه الهيئة، وليس بالضرورة عن هذه الجلسة، ولكن في غضون الأيام المقبلة بالتأكيد، رسالة قوية تحمل دعما قويا للأمين العام، تعزيزا لموقف مبعوثه الخاص، السيد غمباري، في المبادرات القادمة. وأقصد بذلك أننا يجب أن نعزز موقفه في تنفيذ الرسائل التي ينقلها باسمنا جميعا وفي بلوغ الأهداف المنوطة بمهمته. لا بد لنا إذن من تعزيز موقفه. وأظن أن تلك هي المسألة الحاسمة الآن، وقد سمعت كل من تكلموا قبلي يسلطون الضوء على هذه النقطة.

ولدينا اقتناع بأن دور المجلس سيكون ضروريا في بلوغ أهدافنا المشتركة في هذا البلد وخارجه، وتحديدا المصالحة والاستقرار والحرية والديمقراطية. وأؤكد بذلك مجددا الموقف الذي أعرب عنه وزراء الاتحاد الأوروبي بشأن ضرورة أن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ خطوات إضافية. وقد قرر الاتحاد الأوروبي من جانبه تشديد جزاءاته المفروضة على النظام في ميانمار، مع زيادة ما يقدمه من مساعدات إنسانية للبلد المذكور.

السيد آرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): قبل كل شيء، اسمحوا لي بأن أضم صوت بنما إلى أصوات الدول الأخرى التي توجهت بالشكر للأمين العام على مشاركته، وللسيد غمباري على الجهود الذي يبذله في معالجة الحالة الدقيقة التي تجد ميانمار نفسها فيها.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للطريقة التي تُعقد بها مناقشة اليوم. وأعتقد أن عقدنا لجلسة مفتوحة، وبمشاركة من ميانمار ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، يعزز الشفافية في أعمال مجلس الأمن، ويؤسفني أننا لم نستطع إيجاد آلية مناسبة نسمع من خلالها صوت مجلس حقوق الإنسان أو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، اللذين تعتبر مشاركتهما في هذا الموضوع ضرورية للغاية.

وينبغي أيضا أن أعرب عن أسفي لأننا لم نستمع بعد إلى أي من ممثلي ميانمار ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، قبل أن يعرب أعضاء المجلس عن آرائهم. وأعتقد أنه كان من المستحسن الاستماع إليهما أولا، قبل أن نتكلم نحن.

إن كل شيء يشير إلى أن هناك وضوحا وفهما فيما يتعلق بالحقائق في ميانمار والأهداف المطلوب تحقيقها، وهي حماية حقوق الإنسان، وإطلاق سراح السجناء، والحاجة إلى تفاهم وطني خال من التدخلات الأجنبية. إن كل تلك الأهداف تبدو واضحة جدا. وما تجري مناقشته هو كيفية تحقيق تلك الأهداف. وترى بنما أن تلك أهدافا يجب علينا محاولة تحقيقها من خلال جهد موحد من هذه

المنظمـة، ولـيس مـن خـلال مبـادرات منفـصلة مـن مختلـف كياناهتا وأجهزهتا.

وفي هذا السياق، يرحب وفد بنما بالبيانات الصادرة عـن رابطـة أمـم جنـوب شـرقي آسـيا ويرحـب علـى وجـه الخصوص بالتأييـد الـذي وجـده اعتمـاد قـرار مجلـس حقـوق الإنـسان. ونـرى أنـه ينبغـي لأي بـادرة مـن هـذا المجلـس أن يضطلع هبا بطريقة تتسق مع تلك الإعلانات السابقة.

السيد شركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة الأمين العام في جلسة اليوم. ونـشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد إبراهيم غمباري، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن نتائج زيارتـه الهامـة والمفيـدة إلى ميانمار. لقد دأبت روسيا على تأييد بعثة المساعي الحميدة للأمين العام، ونأمل في أن تؤدي الجهود التي بذلها الـسيد غمبـاري إلى نتـائج إيجابية تساعد في مسيرة ميانمار على طريق التنمية الديمقراطية والتعاون البنّاء مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

لقـد أعربنـا مـراراً عـن القلـق العميـق إزاء الحالـة في ميانمـار، خـلال الأيـام الـتي انـدلعت فيهـا مـؤخرا الأحـداث المؤسـفة، عنـدما كـان هنـاك ضـحايا مـن البـشر، للأسـف. ونـدعو سـلطات البلـد وقـوى المعارضـة والـذين يـشاركون في الاحتجاجـات إلى إبـداء ضـبط الـنفس للحيلولـة دون زعزعـة الاستقرار ووقوع المزيد من مظاهر العنف. ووجّهنـا الاهتمـام إلى المعلومات عن إبـداء قيـادة ميانمـار اسـتعدادها للتعـاون مـع المجتمـع الـدولي، بمـا في ذلـك اسـتقبال الـسيد غمبـاري مـرة أخرى، وكذلك إجـراء اتـصالات مـع أونـغ سـان سـوو كيـي وغيرهـا مـن زعمـاء المعارضـة. ومـن الأهميـة بمكـان أن يطبّـق ذلك النهج عمليا.

لقد اضطلع الوفد الروسي بـدور نـشط في اتخاذ قـرار مجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنـسان في ميانمـار. ونعتقـد أن النقطـة الرئيـسية هـي تـشجيع ذلـك البلـد علـى مواصـلة تنفيـذ برنـامج الإصـلاح الـديمقراطي المعلـن. ونعلّـق آمـالا كـبيرة علـى مواصـلة أعـضاء رابطـة أمـم جنـوب شـرق آسيا والدول الأخرى في المنطقة بذل مزيد من الجهـود لتعزيـز إعادة الحالة إلى طبيعتها في ميانمار.

أما في ما يتعلق بمجلس الأمن، فعليه أن يواصل تقـديم الـدعم الـسياسي للجهـود الـتي يبـذلها الـسيد غمبـاري الـذي أناطت به الجمعية العامة ولاية ملائمة.

السيد فوتو – بيرنـاليس (بـيرو) (تكلـم بالإسـبانية): أود أن أشــكر الــسيد غمبــاري علــى المعلومــات الــشاملة والواضـحة عـن زيارتـه الـتي قـام هبـا مـؤخرا إلى ميانمـار. لقـد زوّدنا بشهادة موثوق هبا بشأن الحالة الأليمـة الـتي يعـاني منـها الشعب في ميانمار. وممـا يبعـث علـى قلـق بـيرو انتـهاك حقـوق الإنسان والأخبار المقلقة عن الأزمة الإنسانية الخطيرة الـتي تمـر هبا ميانمار.

لقد تفاقمت الحالة خلال العام الماضي حيـث كثّفـت الـسلطات العـسكرية قمعهـا للمعارضـة الـسياسية والأقليـات الإثنيـة، ممـا أدى إلى تـشريد المئـات داخـل حـدود الـبلاد وخارجها. ونؤيد الرفض العام الذي أبداه المجتمع الـدولي إزاء أعمال القمع ضد المتظاهرين سلميا في الأيام القليلة الماضـية. وكـذلك، فـإن تقييـد الحريـات الأساسـية وعمليـات الاعتقـال غـير المـبررة وحـالات التعـذيب وغـيره مـن أشـكال المعاملـة السيئة – كلها أمور غير مقبولـة. ونـرفض الاعتقـال التعـسفي للسيدة أونغ سان سوو كيـي وغيرهـا مـن الزعمـاء الـسياسيين على الرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي.

وهذا الأسبوع، قام مجلس حقوق الإنسان في جنيـف باتخـاذ إجـراء وفقـا لمسؤوليته الرئيـسية، أي الاسـتجابة لـدى سقوط ضـحايا. وأيـدت بـيرو اتخـاذ القـرار بـصفتها عـضواً في مجلس حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، فإن ازدياد أعداد النازحين واللاجئين يخلق حالة خطيرة من عدم الاستقرار تهدد أمن المنطقة. وفي ذلك الإطار، تود بيرو أن تسلِّط الضوء على الحاجة الملحّة إلى تعزيز التعاون والحوار كسبيل للتوصل إلى حلول سياسية وتحقيق انتقال ديمقراطي ومصالحة وطنية حقيقية. وهنا، من المهم جدا مشاركة وتعاون البلدان المجاورة المحيطة بميانمار، وكذلك بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمجتمع الدولي برمته.

وفي الختام، تود بيرو أن تعرب عن تأييدها لبعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام عن طريق مبعوثه الخاص، السيد غمباري، والتي يتوخى أن تفضي إلى حوار بين الحكومة وزعماء ميانمار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غانا.

يشكر وفدي أيضا الأمين العام على بيانه، وأود أن أعرب من جديد عن ثقة غانا في بعثته للمساعي الحميدة في ميانمار. ونؤيد بقوة تدخلاته الإيجابية في الحالة في ذلك البلد، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أو عن طريق مبعوثه الخاص، السيد غمباري. واسمحوا لي أن أعرب عن شكرنا للسيد غمباري على الإحاطة الإعلامية التي قدّمها بشأن زيارته الأخيرة إلى ميانمار التي أثارت اهتماما مكثفا في جميع أنحاء العالم، وتستحق ذلك فعلا، لأن الحالة في ميانمار تبعث على قلقنا جميعا.

وبالنظر إلى الظروف التي جرت في ظلها الزيارة، نرى أن السيد غمباري يستحق الثناء على إشراك سلطات ميانمار وخصومها، وكذلك القادة الإقليميين، ولا سيما بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وذلك يؤكد الأهمية المستمرة لدور المبعوث الخاص بوصفه حلقة وصل حيوية، ليس بين الحكومة وشعب ميانمار فحسب، وإنما مع المجتمع الدولي ككل أيضا.

ونعتقد أن الأحداث التي وقعت مؤخرا في البلاد قدمت دينامية جديدة في الحالة السياسية، ونحن مقتنعون بأن السلم والاستقرار في البلد على المدى البعيد يقومان على تحقيق التطلعات المشروعة لشعب ميانمار في الديمقراطية وفي حياة أفضل. ويكتسي إسهام المبعوث الخاص في ذلك الصدد أهمية قصوى.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس. وأعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بخصوص زيارة وكيل الأمين العام إبراهيم غمباري إلى ميانمار في إطار دور بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة التي أناطتها به الجمعية العامة. وأود أن أشكر الأمين العام على بيانه. وإنني ممتن أيضا إذ عَلمت أن السيد غمباري قد أحاط رئيس الجمعية العامة علما في وقت سابق اليوم، بعد تقديم تقريره إلى الأمين العام.

وقد ذُكر أنه سيُدلي ببيان باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأفهم أيضا أن زميلي، الممثل الدائم لسنغافورة، سيدلي بدوره ببيان. وبالأمس عندما اتصلت به، تفضل وأخبرني بأن بيانه لن يكون باسم الرابطة.

وخلال اجتماع الممثلين الدائمين العشرة من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عقد قبل الجلسة الحالية مباشرة، تكرّم الممثل الدائم لسنغافورة وأطلعنا على البيان. وقام ستة من الممثلين الدائمين، بمن فيهم ممثل ميانمار، بإبلاغ سنغافورة، الرئيس الدوري للرابطة، بأنهم يعتبرون البيان قيد النظر بيانا لسنغافورة. والبيان، بالفعل، استشرافي الطابع،

بيد أن هناك بعض النقاط التي نجد صعوبة فيها، ولا سيما ما يتعلق بالإشارة إلى الجزاءات.

وفي تاريخ كل أمة، ثمة أوقات تواجه فيها ظروفا صعبة وتتغلب عليها. وميانمار مرت بتلك التجربة مؤخرا. وفي الواقع، إن ما مرت به ميانمار كان بالفعل تحديا كبيرا. ومع ذلك، كان بوسعنا استعادة الاستقرار. وعادت الأمور الآن إلى طبيعيتها. وفي الوقت الحالي، يقوم الشعب في جميع أنحاء البلاد بتنظيم مسيرات سلمية في نطاق القانون للاحتفاء بالاختتام الناجح للمؤتمر الوطني، الذي أرسى المبادئ الأساسية لدستور جديد، والتعبير عن مقتهم الشديد للمظاهرات التحريضية التي جرت مؤخراً.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى زيارة المبعوث الخاص إلى ميانمار. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر السيد غمباري من أعماق قلبي على إحاطته الإعلامية.

لقد اتفقنا من قبل على أن يقوم السيد غمباري بزيارة ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر. مع ذلك، وبعد أن اجتمع الأمين العام بان كي - مون مع وزير خارجية بلدي في ٢٦ أيلول/سبتمبر وأعرب عن رغبته في إيفاد السفير غمباري إلى ميانمار في وقت قريب، قامت حكومة اتحاد ميانمار بدعوة السفير غمباري إلى زيارة ميانمار اعتبارا من ٢٩ أيلول/سبتمبر.

وحظي السفير غمباري بحرية الحركة وبتعاون كامل من حكومة ميانمار خلال زيارته. فقد استقبله الجنرال الأقدم ثان شوي، رئيس مجلس الدولة للسلم والتنمية. وتسنت له الفرصة أيضا لعقد اجتماعات منفصلة مع نائب رئيس الحكومة ومع متحدثين باسم الحكومة، برئاسة وزير الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، اجتمع مرتين مع داو أونغ سان سو كي. وسافر السفير غمباري إلى ولاية شان الشمالية وتمكن من أن يكون شاهدا على شيوع السلام والاستقرار حتى في تلك المناطق النائية. وشهد مسيرة في لاشيو ضمت قرابة ٠٠٠ ١٢٠ شخص تأييدا لاختتام المؤتمر الوطني بنجاح. وتسنت له الفرصة أيضا للاجتماع مع قادة مجموعة مسلحة عادت إلى كنف القانون واشتركت في المؤتمر الوطني.

وقبل زيارة السفير غمباري، أفصحت دول عديدة عن مواقفها المتمثلة في وجوب أن يلتقي السفير غمباري رئيس دولتنا, ووجوب أن يلتقي السفير غمباري أيضا داو أونغ سان سو كي. ولقد أنجز السفير غمباري أكثر مما كان متوقعا له أن ينجز في زيارته. وعقب الزيارة، مر السفير غمباري بسنغافورة واجتمع برئيس الوزراء لي حسين لونغ بصفته رئيس اللجنة الدائمة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان). وعقب الاجتماع، أصدرت وزارة الخارجية في سنغافورة بيانا صحافيا جاء فيه أن رئيس الوزراء لي "شعر بالتشجيع بفضل حرية الحركة والتعاون اللذين حظي بهما السيد غمباري من حكومة ميانمار".

ونظرا لتحسن حالة السلم والاستقرار في البلد برمته ولا سيما في يانغون وماندالاي، فقد تم تخفيض عدد ساعات منع التجول في هاتين المدينتين. وكانت السلطات عملت فيما بعد على احتجاز عدد من الناس لاستجوابهم، وإطلاق سراح الذين لم يرتكبوا أية مخالفات خطيرة ضد القانون. ولقد جرى حتى الآن - حسبما ذكر السفير غمباري - إطلاق سراح ٠٩٥ ٢ شخصا، بمن فيهم ٧٢٢ راهبا. ومن الذين أُطلق سراحهم أيضا الموظفة المحلية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة وعائلتها. وسيتبع ذلك إطلاق سراح آخرين.

وعلى الجبهة السياسية، سوف تواصل ميانمار تنفيذ سياسة المصالحة الوطنية. وسنعمل بعزم على تنفيذ خارطة الطريق المؤلفة من سبع خطوات بغية الوفاء بتطلعات الشعب. وكجزء من عملية المصالحة الوطنية، بعث رئيس دولتنا برسالة عن طريق السفير غمباري مفادها انه إذا تخلّت

داو أونغ سان سو كي عن موقفها المعرقل والذي ينم عن تحدٍ، فإنه على استعداد للاجتماع معها شخصيا. ويسرني كذلك أن أبلغ المجلس بأن السفير غمباري مدعو مرة أخرى إلى زيارة ميانمار في وقت ما من تشرين الثاني/نوفمبر.

ونشعر بالتشجيع إزاء الموقف الذي أعرب عنه الأمين العام ومفاده أنه لا يمكن لأحد أن يتصدى للتحديات المعقدة التي تواجه ميانمار أفضل من شعب ميانمار ذاته. وأود أن أذكّر، مثلما قال السفير غمباري للتو، بما ذكر السفير غمباري لهذه الهيئة في إحاطة إعلامية سابقة: إن دور المساعي الحميدة هو عملية وليس حدثا. فالمطلوب هو الصبر والوقت والمجال.

إن التعاون مع الأمم المتحدة مبدأ أساسي في سياسة ميانمار الخارجية. وانطلاقا من ذلك، نتعاون تعاونا كاملا مع الأمين العام والسفير غمباري فيما يتعلق بدور المساعي الحميدة الذي أوكلته الجمعية العامة للأمين العام. والعملية ماضية بصورة جيدة. والأهم أنه رغم الأحداث المأساوية الأخيرة، فإن الحالة في ميانمار ليست – أكرر، ليست – تهديدا لا للسلم والأمن الإقليميين ولا للسلم والأمن الدوليين. وأود أن أعرب عن تقديري العميق لأعضاء مجلس الأمن الذين اتخذوا هذا الموقف سواء هنا أو في عواصمهم. ولا حاجة إلى أن يتخذ مجلس الأمن أي إجراء إزاء الحالة في ميانمار.

لذلك، أود أن أناشد مجلس الأمن بعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يضر بدور المساعي الحميدة الذي يقوم به الأمين العام بتوكيل من الجمعية العامة. ونحن من جانبنا سنواصل التعاون مع الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، ليس هناك أفضل من أن أقتبس مما أورده وزير خارجية بلدي في خطابه أمام الجمعية العامة حيث قال: ”سنواصل العمل عن قرب مع الأمم المتحدة والتعاون النشط معها“ (A/62/PV.13).

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): إننا نتكلم اليوم مع الشعور بالأسى بصفتنا جارا لميانمار وعضوا زميلا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان). فالأحداث التي وقعت مؤخرا في ميانمار لا يمكن التغاضي عنها أو تجاهلها حتى من جانب أصدقاء وجيران ميانمار.

لهذا السبب، أصدرنا في ٢٧ أيلول/سبتمبر بيانا بصفتنا رئيس الرابطة. وكان جميع أعضاء رابطة آسيان حاضرين، بمن في ذلك تسعة من عشرة وزراء خارجية. وأعرب البيان عن الاشمئزاز إزاء التقارير التي أفادت بأن المتظاهرين قد تم قمعهم بعنف. ودعا إلى ضبط النفس والمصالحة الوطنية، وإطلاق المحتجزين السياسيين بمن فيهم داو أونغ سان سو كي، وإلى أن تعمل ميانمار باتجاه انتقال سلمي نحو الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، أعرب البيان عن تأييده لزيارة إبراهيم غمباري، الموفد الخاص للأمم المتحدة. وأشار كذلك إلى الأثر الخطير على مصداقية آسيان. لذا، فإن ما حدث لا يمكن أن يكون مجرد شأن داخلي.

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، وجه رئيس وزراء بلدي، السيد لي حسين لونغ، خطابا إلى الجنرال الأقدم ثان شي يعرب فيه عن قلقه العميق ويحث ميانمار على العمل مع السيد غمباري لإيجاد سبيل إلى الأمام. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، ألقى وفد بلدي في جنيف بيانا في الدورة الاستثنائية الخامسة لمجلس حقوق الإنسان يتعلق بمشروع القرار المعني بميانمار، وأكد على أهمية دعم مهمة السيد غمباري. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع رئيس الوزراء لي مع السيد غمباري وأكد دعم آسيان الكامل له. وشجعه على المضي قدما في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة.

ولكننا نحن موجودون هنا اليوم لننظر إلى الأمام وليس إلى الوراء. وبغية المضي قدما، ثمة حقائق يتعين أن نسلم بها. أولا، علينا أن ندرك بأن جهود الأمم المتحدة التي

يبذلها السيد غمباري فريدة من نوعها ولا يمكن الاستعاضة عنها. ففي هذه المرحلة، يمثل السيد غمباري أفضل أمل لنا وهو أيضا الشخص الوحيد الذي يقوم بالدور المنوط به. والسيد غمباري دبلوماسي ذو خبرة وموهبة، ويبدو أنه كسب ثقة كلا الطرفين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز موقفه ويزداد بالدعم والسلطة والاعتبار. وينبغي أن يعود السيد غمباري إلى ميانمار ويستأنف مساعيه الحميدة في أسرع وقت ممكن بغية الإبقاء على الزخم القائم حاليا. ونحث حكومة ميانمار على استمرار التعاون مع الأمم المتحدة والسيد غمباري.

ثانيا، ينبغي تفادي الوقوع في شرك الإفراط في تبسيط الحالة. فالحالة في ميانمار معقدة. وحسبما قال الأمين العام بذاته، ينبغي ألا نحاول قبل أوانه وصف زيارة السيد غمباري بالنجاح أو الفشل. لقد نجح في بدء عملية يمكنها أن تحدث تغييرا في ميانمار. وحقيقة أن ميانمار سمحت للسيد غمباري بثلاث زيارات، ومؤخرا جدا وسط الأزمة الراهنة، حقيقة تدعو إلى التشجيع. فهي تدل على أن سلطات ميانمار تريد أن تبقي الاتصال قائما مع الأمم المتحدة.

وهناك أيضا تقارير تفيد بأن السلطات أفرجت عن بعض أولئك المحتجزين. والمؤسف أن محتجزين آخرين ما زالوا قيد الاحتجاز، وأن الاعتقالات ما زالت قائمة. ولقد أعلن الجنرال الأقدم ثان شوي أمس أنه كان على استعداد للاجتماع مع داو أونغ سان سو كي، غير أنه وضع شروطا مسبقة لعقد ذلك الاجتماع. والمؤسف أكثر أن داو أونغ سان سو كي ما زالت محتجزة. إن زيارة السيد غمباري بداية مرحلة طويلة وشاقة.

ثالثا، علينا أن نكون عمليين. إنه لخطأ فادح إذا اعتقدنا أنه لو ترك مجلس الدولة للسلم والتنمية الساحة غدا، فإن كل الأمور ستصبح فجأة على ما يرام وستحل جميع المشاكل بصورة آلية. إن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة رئيسية في ميانمار لا يمكن إزاحتها. وأي حل سلمي للأزمة يتعين أن يشرك جميع الأطراف، بما في ذلك الطرف العسكري. وإن لم تكن المؤسسة العسكرية جزءا من الحل، فلن يكون هناك حل. وإذا أسيئ استخدام هذه العملية، فيمكنها أن تسفر عن مزيد من عدم الاستقرار ومزيد من المعاناة لشعب ميانمار. ولقد حذر مؤخرا ثانت مينت – يو، الموظف السابق في الأمانة العامة للأمم المتحدة وحفيد يو ثانت، أن العالم يجب أن يكون يقظا لئلا يؤدي التغيير المطلوب في ميانمار إلى فوضى شبيهة بالفوضى التي يشهدها العراق.

إن ميانمار دولة غير متجانسة. وثمة العديد من الجماعات الإثنية المسلحة التي تعارض سلطة الحكومة المركزية. ولا يحول دون اندلاع الأعمال القتالية مجددا إلا وقف إطلاق نار هش. وينبغي ألا يكون ذلك عذرا للتأخر في اتخاذ الخطوات الضرورية إلى الأمام، بيد أننا لا نريد أيضا يوغوسلافيا في جنوب شرق آسيا.

كما جرى الحديث عن فرض جزاءات إضافية. ويمكن لوفدي أن يتفهم الدافع وراء عقاب السلوك غير المقبول. وبالفعل، ينبغي ألا نستبعد ذلك. ولكن، علينا أن نتوقف لننظر بلا عواطف في الآثار الحقيقية التي ستترتب على فرض جزاءات إضافية. كيف ستؤثر على النظام الذي لا يرتبط ببقية العالم إلا عرضا؟ هل ستساعد دور الأمم المتحدة أم ستعرقله؟ كيف ستؤثر على استعداد مجلس الدولة للسلام والتنمية للتعاون مع السيد غمباري؟ ما هي أثارها على شعب ميانمار؟ وينبغي ألا يكون لهذه الإجراءات سوى هدف واحد، وهو تعزيز موقف السيد غمباري كوسيط فعّال.

رابعا، ستتخذ رابطة أمم جنوب شرق آسيا موقفا مسؤولا. فميانمار جزء من أسرة الرابطة. ومهما كان رأينا

في سلوك أحد أفراد العائلة، فهو يبقى فردا من أفرادها. بيد أن تأثير الرابطة محدود. وتأكد ذلك في العام الماضي عندما رفضت سلطات ميانمار أن تعمل جادة مع مبعوث الرابطة. ومع ذلك، استقبلت نفس السلطات السيد غمباري وأعدت له برنامجا حافلا، تضمن اجتماعا مع الجنرال الأقدم ثان شو وداو أونغ سان سو كي. وكانت تلك إشارة واضحة على أولويات ميانمار.

ومن مصلحة الجميع إبقاء ميانمار في أسرة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لكننا لسنا جيران ميانمار الوحيدين. فالصين والهند بلدان كبيران لهما تاريخ طويل من العلاقات مع ميانمار. ونعتقد أنهما يتمتعان بمكانة فريدة للاضطلاع بدور. وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أُثني على الصين لجهودها الهادئة التي نرى أنها كانت محورية في ضمان زيارة هامة ومفيدة للسيد غمباري. ويحدونا الأمل في أن تضطلع الهند بدور مماثل. وبالمثل، فإن اليابان لها دور تقوم به لأنها مانح رئيسي يقدم المساعدة إلى ميانمار. وينبغي علينا جميعا – أي المجتمع الدولي برمته – أن نؤدي دورنا. ونظرا لحجم المهمة وتعقيدها، فليس هناك من طريق جديد للمضي قدما سوى بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة والسيد غمباري.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية استمرارا لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.